E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1996/8
4 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الأربعون
١١-٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

أوضاع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٥/٣٠ المعنون "المرأة الفلسطينية" إلى الأمين العام أن يواصل استعراض أوضاع المرأة الفلسطينية، وأن يقدم إليها المساعدة بكل الوسائل المتاحة، وأن يقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. ويرصد هذا التقرير حالة حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض ويصف التطورات الجديدة، مع التركيز على ما تدعمه وتضطلع به منظومة الأمم المتحدة من مشاريع، كما أنه يناقش الاهتمامات الجديدة ويقدم مقترحات تتفق وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وبهذا فقد تحول التقرير من رصد الأوضاع العامة لمعيشة المرأة الفلسطينية إلى رصد الجوانب المتعلقة بالنماء وحقوق الإنسان للمرأة دون إهمال الإطار السياسي المحدد.

* E/CN.6/1996/1.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
أولا - نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٥-٧	٤
ثانيا - الظروف العامة للمعيشة	٨	٥
ثالثا - آثار عملية السلام على المرأة	٩-١١	٥
رابعا - المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية من منظومة الأمم المتحدة	١٢-١٧	٦
خامسا - دواعي القلق الناشئة	١٨-٢٢	٨
سادسا - النتائج	٢٣-٢٤	١٠

مقدمة

١ - تقوم لجنة مركز المرأة برصد أوضاع المرأة الفلسطينية والأطفال الفلسطينيين بصورة منتظمة، وفقا للفقرة ٢٦٠ من استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.

٢ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٩٩٥/٣٠، بشأن المرأة الفلسطينية، إلى الأمين العام "أن يواصل استعراض الحالة، وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة، وأن يقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار". وطلب من اللجنة أن تواصل رصد تنفيذ الاستراتيجيات واتخاذ إجراءات بشأنها. وقد أكدت لجنة مركز المرأة في قرارها ٣/٣٩ المعنون "إدماج المرأة في عملية السلام في الشرق الأوسط" أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وحثت الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على إشراك المرأة في عملية السلام وعلى الإسراع بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية إلى المرأة الفلسطينية.

٣ - ومنذ توقيع حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، طرأت تغييرات هامة على الأوضاع في الأراضي المحتلة. فقد تبلور الاستقلال الذاتي الفلسطيني بإنشاء السلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٤ في أعقاب التوقيع على الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا وازداد توطدا بعد التوقيع على الاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أجريت انتخابات لعضوية المجلس الفلسطيني وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني. وستظل سلطة الحكم الذاتي المؤقت الفلسطينية قائمة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات.

٤ - ونتيجة لتلك التطورات السياسية، تحول التركيز في هذا التقرير عما كان عليه الحال في التقارير السابقة: فبدلا من رصد الأوضاع العامة لمعيشة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، يركز التقرير الحالي على رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تستمر نتيجة للاحتلال وعلى بحث مشاركة المرأة ودورها في إنشاء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد. ويهتم التقرير بالجوانب المتعلقة بالتنمية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان للمرأة داخل إطار سياسي محدد. وهذا النهج الجديد يتفق مع إعلان ومنهاج عمل بيجين[٢]. إلا أن سرعة التغيرات السياسية التي حدثت خلال السنة الماضية جعلت من الصعب الحصول على بيانات يعول عليها وعلى معلومات مفصلة مستكملة مما يمكن إدراجه في هذا التقرير.

أولا - نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٥ - نظر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، دون الإشارة إلى أي سياق وطني معين، في مسألة "المرأة في ظل الاحتلال" في إطار مجال الاهتمام الاستراتيجي المتعلق "بالمرأة والنزاع المسلح"، وقد ربط المؤتمر بين النهوض بالمرأة وبين التسوية السلمية للمنازعات:

"إن قيام بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمبادئ المتمثلة في عدم التهديد باستخدام القوة وعدم استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي وفي احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل عاملا مهما من عوامل النهوض بالمرأة. ويرتبط السلام ارتباطا لا انفصام له بالمساواة بين النساء والرجال وبالتنمية. وما زالت المنازعات المسلحة وغيرها من المنازعات والإرهاب وأخذ الرهائن موجودة في كثير من أنحاء العالم. ويشكل العدوان، والاحتلال الأجنبي، والمنازعات العرقية وغيرها من المنازعات واقعا مستمرا يؤثر على النساء والرجال في كل منطقة تقريبا"(٣).

٦ - وأقر منهاج العمل بضرورة مساهمة المرأة في تسوية المنازعات وبدورها الحاسم في أوقات النزاع المسلح وانهيار المجتمعات:

"وصول المرأة إلى هياكل السلطة ومشاركتها الكاملة فيها على قدم المساواة، ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود التي تبذل من أجل منع المنازعات وتسويتها، كلها أمور أساسية لصون وتعزيز السلام والأمن. ورغم أن المرأة بدأت تؤدي دورا هاما في حل النزاعات، وحفظ السلام، وفي آليات الدفاع والشؤون الخارجية، فإنها ما زالت ممثلة تمثيلا ناقصا في مناصب صنع القرار. وإذا أريد للمرأة أن تنهض بدور متساو في تأمين السلم وصيانته، يجب تمكينها سياسيا واقتصاديا، ويجب أن تكون ممثلة على جميع مستويات صنع القرار تمثيلا كافيا."(٤)

"(غالبا ما تعمل المرأة من أجل) الحفاظ على النظام الاجتماعي في خضم النزاعات المسلحة وغيرها من النزاعات. وتقدم المرأة مساهمة كبيرة ولكن غير معترف بها في أكثر الأحيان بوصفها مربية تدعو إلى السلم في كل من أسرتها ومجتمعها."(٥)

٧ - والاجتماع التحضيري العربي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (عمان، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، يشير تحديدا إلى السلام في المنطقة:

"إن إقامة السلام العادل والشامل والاستقرار في المنطقة شرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية والمساواة. فالسلام العادل والشامل يؤدي إلى الإفراج عن الموارد البشرية والمادية التي

تستنزفها التجهيزات العسكرية والحروب حيث يمكن تسخير هذه الموارد لأغراض التنمية مما يتيح للمرأة فرصة متكافئة للإسهام في التنمية".[٦]

ثانيا ـ الظروف العامة للمعيشة

٨ - بالرغم من إحراز تقدم هام طوال عام ١٩٩٥ في تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بقيت الأحوال متوترة في الضفة الغربية المحتلة وظلت الحياة في مناطق الحكم الذاتي متضررة بالتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك شتى التدابير العسكرية والاقتصادية الواردة بالتفصيل في تقارير أخرى للأمم المتحدة[٧]. وعلى سبيل المثال، أغلقت السلطات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل في عدة مناسبات، فمنعت بذلك العمال الحاملين تصاريح صالحة من دخول إسرائيل والقدس الشرقية. وكان من جراء هذه التدابير أن اشتدت الأزمة الاقتصادية لكثير من العائلات. ونظرا لصعوبة الحالة الاقتصادية، ذكر المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة أن مستوى معيشة الفلسطينيين المقيمين في منطقة غزة ذات الاستقلال الذاتي قد انخفض بنسبة ٥٠ في المائة منذ توقيع الاتفاق المؤقت[٨]. وقد تم توجيه نداء خاص إلى الجهات المانحة لتقديم الدعم للسلطات الفلسطينية في هذه الفترة الحاسمة.

ثالثا ـ آثار عملية السلام على المرأة

٩ - كان لعملية السلام، التي رحّبت بها أكثرية السكان الفلسطينيين، تأثير كبير في حياة المرأة وأنشطة المنظمات النسائية. وكان من أهم الأمور الإفراج عن سجناء فلسطينيين، منهم عدد صغير من النساء، ممن كانت أحوالهم الصحيـــة قد تدهورت. وبناء على الاتفاق المؤقت، كان على إسرائيل أن تفرج عن حوالي ٢٠٠ ١ سجين ومعتقل، بما في ذلك جميع النساء المعتقلات والسجينات، بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أطلِق سراح ٢١ امرأة في حين لم يفرج عن خمس غيرهن. ولم تخرج من السجن إلا امرأة واحدة، كانت في حبس انفرادي؛ ورفضت ٢٠ سجينة أخرى مغادرة زنزاناتهن احتجاجا على عدم وفاء إسرائيل بالتزامها فيما يتعلق بجميع السجينات والمعتقلات. وأضربت النساء الـ ٢٥ اللائي بقين في السجن عن الطعام في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، احتجاجا على استمرار رفض إسرائيل إطلاق سراحهن[٩].

١٠ - وقد استمرت النساء الفلسطينيات، اللائي اضطلعن بدور نشط خلال الانتفاضة، في المشاركة بنشاط منذ إقامة السلطة الفلسطينية. وشكلت بعض المنظمات النسائية وجماعات حقوق الإنسان تحالفات في مجالات حقوق الإنسان والخدمات القانونية. وأعدت مشروع القانون الأساسي لحقوق المرأة على أثر إصدار مشروع القانون الأساسي، مع تركيز على القانون الإجرائي والإداري الهام لتنفيذه. وأجرت النساء الحركيات تحليلا قانونيا للقوانين القائمة من منظور قائم على نوع جنسهن واستعراضا لتنفيذها، شمله كتيب للتدريب على محو الأمية القانونية. ونوقشت على نطاق واسع على مستوى القاعدة الشعبية اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالمرأة وحقوق الإنسان[١٠]. وأثيرت مسألة ما هية النماذج أو الآليات الأنسب لمعالجة قضايا المرأة في الحكومة المقبلة. وجرت مناقشة ما إذا كان ينبغي أن يكون مكتب شؤون المرأة الذي أنشئ مؤخرا جزءا لا يتجزأ من السلطة الفلسطينية أو هيئة مستقلة[١١]. وأصبحت اللجنة الفنية لشؤون المرأة، التي أنشأتها السلطة الفلسطينية، منتدى للاهتمامات التي تعرب عنها المنظمات غير الحكومية النسائية وتناولت تنسيق المسائل المتصلة بالجنسين في سياسات التنمية. وقد تم مؤخرا إنشاء إدارة لإدماج شؤون المرأة في نطاق وزارة التخطيط.

١١ - وفيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية التي جرت يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اضطلعت المنظمات النسائية بالأعمال التحضيرية الخاصة بها. وتابعت المنظمات غير الحكومية بدقة ما جرى في انتخابات جنوب افريقيا ودور ميثاق المرأة هناك. وكان الرأي على مستوى الحركة النسائية أن الأخذ بنظام الحصص في الانتخابات الفلسطينية مسألة مثيرة للجدل. وقد ساد قلق بأن المرشحات اللائي ليس لديهن وعي فيما يتعلق بقضايا المرأة سيجري تعيينهن، عن طريق نظام الحصص في مناصب حكومية. وثارت أيضا أسئلة حول ما إذا كانت المرأة ستخوض الانتخابات من داخل الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها أو بصورة مستقلة عن أي حزب سياسي. وبالرغم من قيود نظام الحصص، فقد ساد رأي يبدي التحبيذ له. ونظمت النساء مظاهرات احتجاج، مطالبة بحصة للمرأة في المجلس الفلسطيني ومحتجة بأن المرأة تواجه صعوبات في تنافسها مع الرجل في الانتخابات نظرا لأوجه عدم المساواة التاريخية في المجتمع الذي يسيطر عليه الذكور. وينص قانون الانتخابات الفلسطيني على مجموعة أنظمة تحدد عدد مقاعد الهيئة التشريعية في كل دائرة انتخابية بما يتناسب مع عدد سكان كل دائرة. وعلى أساس تسجيل الناخبين في مختلف الدوائر، تم تخصيص حصص للمسيحيين وطائفة السامريين فقط، ولكن ليس هناك أي حكم يضمن تمثيلا مساويا للنساء[١٢]. واستنادا إلى لجنة الانتخابات المركزية، تم تسجيل ٢٣٥ ٠١٣ ١ فلسطينيا، يبلغ من العمر ١٨ عاما فأكثر في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية للتصويت في الانتخابات. وتبلغ نسبة النساء تسعة وأربعين في المائة من عدد الناخبين المسجّلين. وليس هناك من بين المرشحين البالغ عددهم ٦٧٦ مرشحا للمقاعد الـ ٨٨ في المجلس التشريعي سوى ٢٨ امرأة (٤ في المائة). وكانت السيدة سميحة خليل من رام الله هي المنافس الوحيد لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في الانتخابات لمنصب رئيس السلطة التنفيذية للمجلس الفلسطيني. وانتُخبت خمس نساء، يمثلن ٥,٦ في المائة، لعضوية المجلس الفلسطيني.

رابعا - المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية من منظومة الأمم المتحدة

١٢ - في الفترة قيد الاستعراض، تعاونت منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية، تعاونا وثيقا مع السلطات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، للاضطلاع بعدد من المشاريع وبدء تنفيذها لصالح المرأة الفلسطينية.

١٣ - وقامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بالإضافة إلى أعمالها الجارية لصالح المرأة، بتمويل مشاريع جديدة في إطار صندوق المبادرات المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، بما في ذلك روضة للأطفال يديرها المجتمع المحلي في الضفة الغربية وحلقة للتدريب في مجال صيانة وتصليح ماكينات الخياطة والتريكو في غزة. وقامت بإدارة برنامج إقراض لفريق تضامن في قطاع غزة لتوفير الائتمان للنساء العاملات في مؤسسات فردية وكبائعات في الشوارع في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. وقدم البرنامج قروضا بلغ متوسطها ٤٠٠ دولار لعدد من النساء لتوسيع نطاق أنشطتهن المدرة للدخل. وقامت الوكالة، في إطار برنامج السلام، بإنشاء تسعة مراكز لبرامج نسائية وبدأ تشييد كلية للتمريض والعلوم الصحية. أما في مجال التعليم، قدمت الأونروا منحا دراسية جامعية لـ ٨٦٣ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين، منهم ٣٧١ طالبة[١٣].

١٤ - واضطلع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برنامجه "دور الجنسين في التنمية"، بعدد متنوع من المشاريع، بما في ذلك التعاون مع المركز النسائي للمساعدة والمشورة القانونية المعني بتحسين المركز القانوني للمرأة الفلسطينية كما نظم حلقة عمل لوكالات الإعلام الفلسطينية وللأفراد موضوعها تصوير دور الجنسين في وسائل الإعلام، وقدم الدعم للتحالف الفلسطيني من أجل صحة المرأة، الذي يستهدف تحسين تقديم الخدمات الصحية للمرأة الفلسطينية بالتصدي لاحتياجاتها على امتداد دورة الحياة. ولتحسين فرص الحصول على التعليم، المحدودة حتى الآن - ولا سيما للمرأة في ضوء نقص مرافق التعليم اللازمة واكتظاظ المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة - تم بناء وتجديد غرف دراسية في القرى والمناطق الريفية، ولا سيما للفتيات. ويقوم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير مجمع ثقافي وتعليمي في أريحا، لتوفير ٢٣ غرفة دراسية إضافية للمدارس الابتدائية والثانوية للبنات، ويعكف على مشروع شامل لإصلاح المدارس لتوفير مرافق تكميلية للمدارس في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٥ غرفة دراسية في المدارس الابتدائية والثانوية للبنات. وستجري وزارة التعليم الفلسطينية، برعاية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة عن التسرب الدراسي بين الفتيات الفلسطينيات. ويجري تشجيع التحاق الفتيات بالمدارس الزراعية، في مشروع للتعليم والتدريب في المجال الزراعي، سيقدم التدريب قبل الخدمة وأثناءها، ويستهدف الفتيات بنسبة ٥٠ في المائة من المستفيدين. وتشمل مبادرات "دور الجنسين في التنمية" التي اتخذها برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية للأنشطة التمهيدية التي تستهدف زيادة عدد المؤيدين عن طريق الدعوة، وتتطلب العمل مع وزارات السلطة الفلسطينية مباشرة لتعزيز نهج واع بدور الجنسين في تخطيط السياسات وصياغة الاستراتيجية. وهي تدعم الوحدات النسائية المنشأة في مختلف الوزارات، في سبيل تعزيز ومؤازرة جهودها لإدخال مفهوم الجنسين على الصعيد السياسي.

١٥ - وركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) فقدم الدعم والتدريب للمشاركين الفلسطينيين في المؤتمر وفي محفل المنظمات غير الحكومية. وكان بناء المؤسسات من المجالات المحددة للدعم، وبوجه خاص بذل الجهود

لترسيخ مفهوم مراعاة مصالح الجنسين في عمليات التخطيط في الهيئات الناشئة في السلطة الفلسطينية. وكان من المجالات الأخرى، المشاركة السياسية وحل المنازعات مع التركيز على بناء الوعي عند المرأة في الانتخابات، ومتابعة المؤتمر، بما في ذلك إعداد استراتيجية وطنية للمرأة بالاستناد الى إعلان ومنهاج عمل بيجين[٧] وشرع أيضا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إطلاق مبادرة دائمة لتسهيل دور المرأة في التنمية، تكفل التنسيق بين الجهات المانحة المتعددة، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرين الى إقامة مشاريع لتعزيز دور المرأة في التنمية.

١٦ - وفي إطار ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من تلبية احتياجات الأطفال والشباب والنساء الفلسطينيين، تحولت اليونيسيف عن أساليب التدخل الطارئة الى تقديم خدمات أساسية أطول مدى لصالح التنمية والاستدامة. وبات باستطاعة اليونيسيف، للمرة الأولى في عام ١٩٨٠، حين بدأت تنفيذ برنامجها في الضفة الغربية وقطاع غزة، العمل بالتعاون مع سلطة فلسطينية مركزية قدمت الإطار اللازم للتخطيط، ووضع السياسات، وتحقيق التواؤم بين الخدمات الأساسية المقدمة للطفل والمرأة على صعيد وطني. وتم الاضطلاع باستراتيجيات لتعزيز التعليم الأساسي للجميع، وتعزيز الصحة، وتمكين المرأة، فشملت مثلا توحيد معايير الخدمات الصحية المقدمة للمرأة عن طريق وضع بطاقة موحدة لصحة الأم. كما أعطت اليونيسيف الأولوية للبرامج التي تتيح الوصول الى الأطفال في المجتمعات المحرومة في مخيمات اللاجئين، والمناطق الريفية والحضرية، مع تركيز خاص على الطفلة الأنثى. وتم إدماج القضايا المتعلقة بالمرأة ضمن عمليات البرمجة والتدريب لتحسين مهارات الفنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية والتعليم. ودعمت اليونيسيف أيضا الأعمال التحضيرية الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن أجل جمع البيانات الصحية المتفرقة والمؤشرات التعليمية، شرعت اليونيسيف في إجراء دراسة استقصائية لمسح مجاميع المؤشرات المتعددة بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء الفلسطينية وكان الدعم المقدم لبناء قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية يشكل الأولوية بالنسبة لليونيسيف في عام ١٩٩٥ وشمل صياغة برنامج عمل وطني يكفل التعبئة السياسية والاجتماعية والتخطيط الطويل الأجل للأطفال، ولاسيما البنات.

١٧ - وشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الأونروا ومنظمة الصحة العالمية ببعثة لتقييم الاحتياجات، وسوف توضع توصياتها في الاعتبار عند صياغة مشاريع لتلبية احتياجات المرأة الفلسطينية. كما نفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعين موسعين لصحة الأم والطفل ولتنظيم الأسرة في غزة والضفة الغربية.

خامسا - دواعي القلق الناشئة

١٨ - تم التأكيد بصورة مستمرة على الحاجة الى التنمية الاقتصادية المستدامة بوصفها عاملا حاسما لنجاح إقرار الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت. وفي هذا الصدد، تعهد المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات

المانحة بالتزامات موضوعية، ومدركا مسؤولياته من حيث دعم الشروع في بناء اقتصاد مستقل، وإنشاء هياكل أساسية صالحة للبقاء[١٤].

١٩ - وفيما يتعلق بإدراج الجوانب التي تهم المرأة، تتبع السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي، في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني أنماطا مماثلة لتلك التي لوحظت في البلدان النامية الأخرى. وعلى ضوء عدد من التقييمات الحاسمة، يبدو أن ما يتعلق بمركز المرأة وأدوارها المحتملة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، واحتياجاتها ومصالحها لم يوضع على نحو منهجي في الاعتبار عند إعداد الخطط الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو عند صياغة المقترحات الإنمائية. وثمة دراسة مهمة للبنك الدولي، لم تأخذ في اعتبارها مثلا دور المرأة في سوق العمل. وفي برناج للطوارئ مدته ثلاث سنوات، لم يقترح سوى برنامج تجريبي واحد لتنمية الشباب والمرأة[١٥]. ومن جهة أخرى تعهدت الجهات المانحة الدولية، لا سيما عن طريق برامجها بشأن المرأة في التنمية، بالتزام بضمان دور أكثر تكافؤ للمرأة في المجتمع الفلسطيني. واعتبارا من عام ١٩٩٠، تم تقديم الدعم الفني لتطوير المؤسسات النسائية، ومشاريع توليد الدخل، والتدريب المهني[١٦]. وساهم ذلك في بدء مشاريع صغيرة تدر الدخل، وفي زيادة الاقتدار المهني في المنظمات النسائية. وإن كان يمكن التساؤل عن أهمية ذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

٢٠ - وكان للنهج المتبع في تصميم برامج التنمية أثر على صياغة الأولويات الإنمائية الوطنية الفلسطينية. وينظر الباحثون في مجال القضايا النسائية بعين النقد لشكل ومفهوم الاستحقاقات الاجتماعية وحقوق المواطنين الواردة في السياسات الناشئة للسلطة الفلسطينية. وأعربوا عن قلقهم لأن مناقشة الاقتصاد الفلسطيني تقتصر بأكملها على اتجاهات الاقتصاد الكلي وعلى السوق الرسمية دون إعطاء أي اعتبار لاحتياجات المرأة. وعند عرض نظام للدعم الاجتماعي يميز بين الجنسين ويتسم بعدم المساواة بينهما، قالوا إن استحقاقات الضمان تستند الى حد كبير الى العمل المأجور والى مساهمات المرأة بدون مقابل مع عدم الاعتراف بالعمل الذي لا يتقاضى صاحبه أي أجر. ولم يرد للمرأة ذكر بوصفها من عناصر البرامج الرئيسية للإعمار الاقتصادي الوطني. بل ينظر للأسرة المعيشية، ومن ثم لأدوار المرأة المتعددة فيها، على أنها من ضمانات نظام الرعاية الاجتماعية بمعنى أنها ينبغي لها أن تمتص الصدمات وتوفر الخدمات التي لا يمكن أن توفرها السلطة. وأبرز الباحثون أيضا وجود تحيز للرجل في الأبحاث، ومواقع القيادة، والخبرة، والتوظيف سواء من جانب المجتمع الدولي، أو من جانب سلطات التنفيذ المحلية[١٧].

٢١ - ولقد لقي دور المرأة الحالي في الاقتصاد تفكيرا متعمقا من جانب الباحثين لا سيما في المشاريع المدرة للدخل وغير ذلك من المشاريع الاقتصادية. وتم إنشاء عدد من المشاريع المدرة للدخل أثناء الانتفاضة، من بينها التعاونيات النسائية، ومشاريع الاقتصاد المنزلي، ومجموعة من المشاريع التجارية الصغيرة. وتبين من تقييم أجري لهذه المشاريع أن أغلبيتها لم يستطع الاستمرار وأغلق بعد فترة وجيزة من إنشائه. أما السبب الأساسي للإخفاق فهو تجاهل السياق الاجتماعي - الاقتصادي الذي عملت في إطاره هذه المشاريع[١٨].

٢٢ - ومن الأمور التي تسبب قلقا خاصا لدى علماء الاجتماع والباحثين في مجال السياسة، غياب بيانات أولية موثوق بها عن المجتمع الفلسطيني، مما يشكل عقبة خطيرة لدى تحديد المشاريع ورسم سياسات المستقبل. ولا توجد بيانات موثوقة ومقارنة مصنفة حسب نوع الجنس بشأن المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بتكوين الأسرة المعيشية، والمشاركة في قوة العمل، وحيازة الممتلكات والحصول على الموارد والتعليم والصحة. ويرجع غياب البيانات، الى اختلاف مصادر جمعها وعدد الباحثين الذين يستطيعون جمع البيانات بشأن فئة معينة من السكان، مثل السكان اللاجئين. وهناك حاجة ماسة الى إجراء تعداد سكاني وطني، وهو ما يتوخى إجراءه مكتب الإحصاء الفلسطيني، بالإضافة الى دراسات قطاعية ومواضيعية متعمقة بشأن جوانب مختارة في المجتمع[١٩].

سادسا - النتائج

٢٣ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٩٩٥/٣٠، تقديم الدعم الى المرأة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية. وبالإضافة الى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المسند اليها ولاية فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها من الهيئات، تعهدت لجنة مركز المرأة، في التزام طويل الأجل، برصد حالة المرأة الفلسطينية، على النحو الوارد في استراتيجيات نيروبي التطلعية، وكما هو مشار اليه في مختلف قراراتها.

٢٤ - وبالنظر الى التقدم المحرز في عملية السلام، والى إنشاء السلطة الفلسطينية، ربما تود لجنة مركز المرأة، وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين[٢]، وفي ضوء تحولها من رصد حالة المرأة الفلسطينية الى التعامل مع جوانب التنمية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان للمرأة، أن تقدم المساعدة الملائمة في المجالات التالية:

(أ) زيادة مشاركة المرأة في حل المنازعات وفي صنع القرار؛

(ب) احترام الأطراف المعنية، في تنفيذ الاتفاقات المبرمة فيما بينها، لحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية؛

(ج) ضمان الفرص المتساوية للمرأة للوصول الى هياكل السلطة واتخاذ القرارات والمشاركة فيها؛

(د) إدماج منظور نوع الجنس في التشريعات، والسياسات العامة، والبرامج والمشاريع؛

(هـ) ضمان المساواة وعدم التمييز قانونيا وعمليا؛

(و) التحضير للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإنضمام اليها بدون تحفظات؛

(ز) إنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة وغير ذلك من الأجهزة الحكومية على أعلى مستوى حكومي ممكن؛

(ح) تخفيض معدل الأمية بين النساء الى ما لا يقل عن نصف نظيره في عام ١٩٩٠؛

(ط) تحسين فرص حصول المرأة على التدريب المهني والعلم والتكنولوجيا والتعليم المتواصل؛

(ي) تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستقلالها؛

(ك) تسهيل المساواة في فرص الوصول الى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة؛

(ل) زيادة فرص وصول المرأة عبر دورة حياتها الى الرعاية الصحية الملائمة، بسعر معقول ونوعية جيدة وكذلك الى الخدمات الإعلامية وما اليها؛

(م) جمع ونشر بيانات ومعلومات مصنفة حسب نوع الجنس، لأغراض التخطيط والتقييم.

الحواشي

(١) "تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥"، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٢) "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥"، الفصل الأول، الفرع ١.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٣١.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٤.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٩.

الحواشي (تابع)

(٦) "خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠، المعتمدة في الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" (E/CN.6/1995/5/Add.5، الفقرة ١٤).

(٧) "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" (A/50/170)، عن الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ "تقرير اللجنة الخاصة ..." (A/50/282) عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥؛ "تقرير اللجنة الخاصة ..." (A/50/463) عن الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥؛ "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري" (A/50/262).

(٨) انظر A/50/170.

(٩) "نيويورك تايمز"، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(١٠) تقرير حلقة العمل المعنية بالمرأة المعقودة في اجتماع الأمم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية والندوة الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين؛ جنيف، ٢٩ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(١١) سها هندية - ماني "العمل من أجل تقرير المصير وتعزيز المجتمع المدني"، ورقة مقدمة في ندوة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين؛ نيويورك، ١٩ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(١٢) قانون الانتخابات الفلسطيني، FBIS-NES-95-243-S بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١٣) انظر: "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٣" (A/50/13)، الفقرتان ١٨٤ و ٢٠٥.

(١٤) انظر A/50/286.

(١٥) البنك الدولي، "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار من أجل السلام"، المجلدات ١ - ٦ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣).

الحواشي (تابع)

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقديم المساعدة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة". مدونة المشاريع الجارية والمخطط لها لعام ١٩٩٢ (القدس، ١٩٩٢).

(١٧) Rita Giacaman, Islah Jad, Penny Johnson "For the public good? PLO and Social Policy", Working paper No.2, in Gender and society, (Birzeit, Birzeit University, 1995).

(١٨) Nahla Abdo, "Women and the informal economy in Palestine: a feminist critique", Working paper No.3 in Gender and society (Birzet, Birzeit University, 1995).

(١٩) Lisa Taraki, "Society and gender in Palestine: international agencies", Working paper No.2, in "Gender and society", (Birzeit, Birzeit University, 1995).